

# استعجال الانتخابات محاولة من إسلامي السودان لإرباك الوضع

## تحركات السلطة الانتقالية لتقويض الحركة الإسلامية وقياداتها لم تأت أكلها بعد



### فئة تغذي عملية التعجيل بالانتخابات

يدفع إسلاميو السودان والمتعاونون معهم نحو الانتخابات قبل أوانها لإرباك حكومة عبدالله حمدوك، وتأكيد عجزها عن مجابهة الأزمات، وأن عليها أن تخرج منها عبر حل يدغدغ مشاعر الناس، وبدأ عدد العارفين بأهداف هذه الدعوة الخبيثة يتسع تدريجياً، ويشكل مقاومة أو حصناً ضد التعجيل، وهي حالة تبدو غريبة. ففي كل الدول تتلهف الشعوب على الانتخابات، بينما في السودان يطالبون بالتسهل فيها، لأن ضررها قد يكون أكثر من نفعها، ويصل إلى درجة إجهاض دور ثورة السودانين الباسلة.

يستند الداعون إلى الانتخابات على الشكل الحضاري الذي تمثله، وشعاراته الديمقراطية الذي تجذب قوى غربية عديدة وترأها المعبر الوحيد لتجاوز العقبات، وإذا لم تحرز الحكومة نتائج ملموسة وتخطى جانباً من المشكلات التي تواجهها ستجد قوى مدنية طموحة نفسها أمام استحقالق لم تستعد له جيداً، يحق للحركة الإسلامية ما لم تستطع تحقيقه بمنافقاتها المباشرة في الشارع خلال الفترة الماضية.

من تقاطعات في نهاية المطاف مع تيار الإسلام السياسي، تسيطر الهواجس على أعضاء هذا التحالف الضمني الذي تتنابه حالة من العشق السياسي في وقت المحن والأزمات. وهو ما وضع الدعوة لاستعجال الانتخابات وتكرار الصادق المهدي العزف على وترها من وقت لآخر محل شبهات كثيرة، وقفز بها في خاتمة حبل الإنقاذ الأخير لهم جميعاً، إذ يقود التأخير إلى مزيد من الإجراءات الحكومية لتقليص نفوذ القوى المحسوبة على نظام البشير، وتلك التي استفادت منه ووجنت من ورائه مكاسب.

تتري قوى الحرية والتغيير أن خطراً كبيراً يدهمها، يكمن في استمرار تغلغل هؤلاء في عجلات الدولة، ويجب اجتثاثهم بتوسيع نطاق الخطوات التي تقصص أحدثتهم المنتسبة في المؤسسات المدنية والعسكرية. والخطوة المقبلة من الضروري أن تتناول كل الكيانات المسلحة التي اخترعها نظام البشير، لأنها الذراع التي تمكن فلول النظام السابق والمتحالقين معهم من إحباط عملية التقويض واستعادة التمكين.

جيداً، لأجل تقويض الحركة الإسلامية وقياداتها والأحزاب التابعة لها، مثل حزب المؤتمر الوطني الحاكم سابقاً، وحزب المؤتمر الشعبي الذي أسسه الراحل حسن الترابي، وحزب الإصلاح بقيادة غازي صلاح الدين. ناهيك عن تحالفوا معهم في السر والعلن من أحزاب تاريخية في لحظات معينة، على رأسها حزب الأمة القومي، والحزب الاتحادي الديمقراطي.

### تحالف الأزمات

كل هؤلاء يدركون أن مرور الوقت في غير مصلحتهم. فالقوى المدنية الجديدة تعمل لتنظيم صفوفها، واكتسبت أرضاً سياسية واسعة، وإذا نجحت في ترتيب أوراقها وحافظت على حالة الرخم الشعبي التي حصدها مع اندلاع الثورة في ديسمبر من العام الماضي حتى تكثرت جهودها بالعنف ثمرتها وعزل البشير، ستحكم قبضتها على المشهد العام، وتتحول إلى تهديد للأحزاب التقليدية التي تتكبر في قوتها على تحالف ديني صوفي، لكنه لا يخلو

في ظل عدم نضج الأجواء التي تسمح بصعود زعامات جديدة لم تتطور في جعبتها الأفكار السياسية اللازمة التي تمكنها من اختراق صفوف الجماهير والحفاظ عليها مستقبلاً، ولو كانت هناك أعداد غفيرة وقفت بجانب قوى الحرية والتغيير، وفي القلب منها تجمع المهنيين.

يقصص هؤلاء الخبرة على الأرض، ويفتقرون للتجربة والممارسة في إدارة العملية الانتخابية، ما يجعل حصولهم على نسبة عالية من الأصوات مستعجلاً من تشكيل البرلمان واختيار رئيس الحكومة عملية ليست هينة. لذلك يتمسك الفريق الذي صعد على أكتاف الحراك الثوري بالترتيب وعدم استعجال إجراء الانتخابات، والانتظار إلى حين موعدها بعد 38 شهراً من انتهاء فترة السلطة الانتقالية المشككة في نهاية أغسطس الماضي.

الجهة الوحيدة التي تمتلك التنظيم والقواعد والمال والحكمة، هي بقايا النظام السابق وانصارهم في الشارع وأصحاب المصالح، والنفوذ أيضاً. فتحركات السلطة الانتقالية لم تأت أكلها

طفت على السطح دعوات للتعجيل بإجراء الانتخابات البرلمانية في السودان، على وقع عدم تمكن الحكومة من تخطي كثير من العقبات السياسية والاقتصادية والأمنية. وروجت قوى مدنية لذلك كوسيلة لتجاوز التحديات. ربما يكون ذلك حقاً ولكن أيضاً قد يُراد منه باطل، لأن تدشين انتخابات في هذا التوقيت، وقبل موعدها المقرر في الوثيقة الدستورية بنحو ثلاث سنوات، يلتقي مع مصلحة الحركة الإسلامية والأحزاب التابعة لها.

لأخذ ورد ومساومات ومراوغات أخرجت الحلول المقترحة على مسارات متعددة، وأدخلتها دوامات عميقة.

كما أن الانتخابات تزداد حيوية مصحوبة باصداً مكتومة حتى الآن، بحجة أنها المخرج الديمقراطي المناسب لتجاوز معضلة عدم وجود التمثيل المدني الكامل في السلطة، وبالتالي تخطي عقبة تمكين الإسلاميين تماماً، لأن خطوات التصدي تتطلب إرادة ورغبة وقوة دفع كبيرة ومساندة شعبية.

### نيول عسكرية وجيوب مدنية

قبضت جهات عسكرية وإسلامية على فكرة الدعوة للانتخابات، ورحبت بها على مساندة. ربما يكون المهدي لكن من تلقاها سريعاً لديهم أغراض أخرى ونوايا غير حسنة. فاستعجالها يحقق جملة من الفوائد لبعضهم ويؤدي التأخير إلى مجموعة من الخسائر التي يصعب تعويضها لاحقاً.

تنتاب قوى مدنية مخاوف من أن الخطوات التي نفذت لتطهير المؤسسة العسكرية من بقايا نظام الرئيس المعزول عمر حسن البشير لم تبلغ العظم بعد، ولا تزال هناك قيادات تنتمي إليه تلوح بالانقلاب العسكري، أو تحول دون الإصلاح الشامل.

لم يستطع رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان الاقتراب ممن يمثلون تهديداً للنظام الجديد، حفاظاً على التماسك أو خوفاً من ردود فعل غير محسوبة. وهذه الفئة تغذي في صورة مستترة عملية استعجال الانتخابات التي تصبح بالتبعية ذات أولوية قصوى على غيرها من ملفات التنظيم ومنع التمكين والعقاب.

في الوقت الذي ترى قوى حزبية أن وجود قيادات مدنية منتخبة يحقق هدف التطهير، تصاعد صوت الدوائر المستهدفة بعملية التطهير في اتجاه معاكس. فالفريق الأول يتصور أن الانتخابات كغاية بفرز قيادات واعية سياسياً بخطورة مرحلة تستوجب الحسم مع بقايا نظام البشير، في حين يبدو الفريق الثاني مقتنعاً بأن الوصول إلى هذه النقطة صعب المنال،

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

جاءت أقوى القذائف في أكثر من مناسبة على لسان الصادق المهدي زعيم حزب الأمة القومي، بذريعة أن الحكومة غير قادرة على التعامل مع الأزمات المتزاخمة عليها، ورأى أن الخروج من هذا المازق يستوجب تسليم البلاد لحكومة مدنية منتخبة تتعامل مع الوضع وتعديلاته، ويمنحها الشعب الثقة مباشرة ويتولى محاسبتها، حال تعثرها أو فشلها.

خرج هذا التقدير، وغيره من التكهانات التي تدور في هذا الفلك، من رحم حالة تشبه الإنسداد تعيشها البلاد اليوم، قبل أن مسؤوليتها الظاهرة تقع على تحالف قوى الحرية والتغيير الذي اختار رئيس الحكومة وغالبية الوزراء وأصبحت تحركاتهم مكبلة بحزمة كبيرة من القيود، ويتحمل مسؤوليتها الباطنة ما يوصف بـ"الدولة العميقة". وهذا يثير الآن قوى حزبية عديدة تعتقد أن هيمنة قيادات في التحالف على العملية السياسية أفضت إلى الخمول، وفككت المجال لوضع عثرات في طريق التطورات.

القوى المدنية الجديدة  
تعمل لتنظيم صفوفها، واكتسبت أرضاً سياسية واسعة، وإذا نجحت في ترتيب أوراقها، ستحكم قبضتها على المشهد العام في السودان

مع كل عجز تواجهه السلطة الانتقالية بشقيها، مجلس السيادة والحكومة، تتعالى أصوات بانها مؤقتة ولتسيير الأعمال فقط ومكبلة بقيود سياسية وعسكرية. ظهر ذلك في التعاطي مع مفاوضات السلام الدائرة مع الجبهة الثورية كمنظمة للحركات المسلحة، وبدا العجز واضحاً في إنعاق قياداتها بحلول حاسمة. وخضعت محادثات جوبا

# تطبيق التفاهات الروسية - التركية في إدلب بالنار والدم

سمحت تركيا للجيش الوطني بدخول إدلب، ويبدو أنها تريد للفضل بين مناطق سيطرة النظام ومناطق المعارضة، لكن هيئة تحرير الشام منعت، واشترطت مشاركته في القتال على الجبهات الأمامية، باعتبار أن بإمكانه فتح جبهات باتجاه مناطق النظام المجاورة له، من مناطق سيطرته في ريف حلب الجنوبي. لا يزال الوضع في إدلب مريئاً، وهي آخر المناطق المشتعلة، ترتيب حلها يأتي على مراحل دموية، مع انعدام قدرة تركيا على فرض الاتفاقات على هيئة تحرير الشام، ومع وجود جهاديين أكثر تشدداً في مناطق ريف اللاذقية، قد يحتاج إنقاذهم إلى تدخلات من قوات التحالف الدولي، باشرتها هذا العام، باستهداف مقر لحراس الدين، وقتل زعيم تنظيم داعش أبو بكر البغدادي.

ورغم تصريحات الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب حول إدلب، إلا أن واشنطن حاضرة غائبة في كل التفاهات الروسية - التركية، كما كانت حاضرة في مؤتمر أستانة الأول في 4 أيار (مايو) 2017، بصفة مراقب. بقي القول إن ما أنجز على الأرض السورية يبدو كأنه انتصار للنظام الذي تحاول روسيا إعادة تأهيله، فيما يبدو القبول به دولياً غير ممكن، ولن يسقط الأوروبيون أو الأمريكيون عقوباتهم إلا بتغيير سياسي يفرضه الروس على النظام.

النظام - إذ يتواجد وزير خارجيته وليد المعلم في موسكو بالتزامن مع المحادثات - بحل قوات سوريا الديمقراطية وإنهاء مشروع الإدارة الذاتية، بالتالي تأمين الحدود التركية من خطر الوحدات الكردية.

هنا تتلاقى مصالح موسكو وأنقرة ودمشق التي ترغب في عودة الفصائل الكردية إلى حضنها كليا، فيما لا يزال "التأكيد على وحدة الأراضي السورية واستقلاليتها" متداولاً في كل التفاهات بين روسيا وتركيا وإيران، وفي كل التصريحات، وهو لا يعني طرد الاحتلالات، لكنه يصادر المشروع الكردي الانفصالي، ولإيجاد حل نهائي للحالة الفصائلية، كما أن انعقاد اللجنة الدستورية، ومشروع صياغة الدستور هو منجز لتوافقات ثلاثي أستانة.

لا جديد في هذا الاتفاق، إن صحت التكهانات في شأنه، فهو تطبيق لاتفاقات سابقة؛ إذ سلمت مناطق شرق الحسكة للنظام منذ سنتين وفق اتفاق أستانة 4، فيما توجب على تركيا العمل لفتح الطريق الدولي بموجب أستانة 6، وحل هيئة تحرير الشام، في كل الاتفاقات أستانة وفي اتفاق سوتشي حول المنطقة العازلة، وإنهاء الحالة الفصائلية، باتجاه فصائل تتبع كليا لتركيا على غرار الجيش الوطني وفصائل غصن الزيتون ودرع الفرات، الأمر الذي عززت أنقرة عن تطبيقه منفردة، من دون الحاجة إلى تصعيد عسكري روسي ومن جيش النظام.

تركيا والفصائل الإسلامية التابعة لها على عفرين، وإسكان نزاحي الغوطة فيها، وممارسة انتهاكات بحق من بقي. اتفاق أحرانجز هذه السنة بين موسكو وأنقرة، في شرق الفرات، بعد الانسحاب الأمريكي، ثم إعادة تموضع القوات الأميركية حول حقول النفط والغاز؛ إذ سيطرت تركيا وفصائل سورية تابعة لها، على مناطق "نبع السلام"، بعد عملية عسكرية تركية عنيفة، في مقابل عودة قوات حرس الحدود التابعة للنظام إلى المنطقة، وسيطرة الجيش السوري على الطرق الرئيسية وعقدة تل تمر وعين عيسى بريف الرقة، وتنظيم دوريات روسية مكثفة في المنطقة، هذا عن اتفاق يخص منبج، ومحادثات حول تل رفعت.

ملامح الاتفاق الروسي - التركي الجديد تتوضح، بسماع أنقرة لموسكو بتطبيق اتفاق سوتشي الخاص بالمنطقة العازلة في إدلب، بالنار، وسيطرة شرطة عسكرية تركية روسية على الطريق الدولي في مرة النعمان، فيما يسيطر النظام على أجزاء في ريف حماه الشمالي، وطرد الجماعات المتطرفة متمثلة بهيئة تحرير الشام من هذه المناطق، المنزوعة السلاح، وربما سيتم السماح بعودة الأهالي، مع إمكان تجول مخابرات النظام وشرطته فيها، بالتالي انتقال المطلوبين.

أما الجانب التركي فسيجعل في المقابل على وعود من روسيا، وربما من

المتشددين، وفتح الطرق الاستراتيجية. لم تعترض تركيا على العملية العسكرية الأخيرة التي يبدو أنها نفذت بالتوافق معها، لكنها تخشى موجات نزوح جديدة باتجاه حدودها التي اغلقتها أمام السوريين الآتين من مناطق إدلب، إلا من قبل منهم الإقامة في المنطقة "الأمنة"، بين تل أبيب وراس العين شرق الفرات، وهم قلة قليلة، إذ لا ضمانات للأمن والأمان في تلك المناطق، فضلا عن استهجان هؤلاء النازحين رغبة تركيا في إحداث تغيير ديموغرافي في منطقة "نبع السلام"، التي تسيطر عليها فصائل تابعة لها، وتفضيلهم البقاء في مناطق قريبة، بانتظار فرصة للعودة إلى ديارهم.



بانتظار فرصة للعودة إلى ديارهم

### رانيا مصطفى

هدف العملية العسكرية الأخيرة للنظام السوري وميليشياته المدعومة بغطاء جوي روسي، هو الوصول إلى معرفة النعمان، من أجل فتحه أمام الحركة التجارية تطبيقاً للاتفاقات المنجزة على مراحل بين ضامني أستانة.

الحملة الأخيرة بدأت هجومها البري في التاسع عشر من الشهر الجاري، بعد تصف جوي استمر لشهرين والحقيقة أن بداية الحملة كانت في نيسان (أبريل) الماضي، وتوقفت في آب (أغسطس)، بعد سيطرة النظام على مناطق واسعة في ريف حماه الشمالي، وريف إدلب الجنوبي والجنوب الشرقي، لتستكمل الشهر الجاري، بسيطرة النظام على البلدات القريبة من مرة النعمان، مع إخلاء الأخيرة من سكانها، إضافة إلى موجات نزوح شملت 200 ألف شخص من مدينة سراقب القريبة باتجاه أريحا والمناطق الحدودية أو باتجاه ريف حلب، حيث تسيطر فصائل تابعة لتركيا.

مصير مرة النعمان غير محسوم، فقد توقفت المعارك بطلب تركي من روسيا، إذ زار وفد تركي رفيع المستوى روسيا، مطلع الأسبوع الماضي، للتفاوض على تفاصيل تقنية تتعلق بكيفية تطبيق اتفاق سوتشي المبرم في أيلول (سبتمبر) 2018، حول المنطقة المنزوعة السلاح، والخالية من